

التعليل عند ابن مضاء بين شوقي ضيف ومحمد عيد

أ.د. محمود محمد العامودي
د. باسم عبد الرحمن البابلي
الجامعة الإسلامية- فلسطين - غزة

الملخص:

تناول النحاة المعاصرون كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء (ت592هـ) بالدراسة والتحليل، وتتنوعت مواقفهم منه بين الموافقة والرفض، ومن بينهم الدكتور شوقي ضيف، والدكتور محمد عيد، حيث قدما دراستين منفصلتين حول ذلك الكتاب، ويسعى الباحثان في هذه الدراسة لإظهار التوافق والاختلاف بين العالمين في تناولهما لرأي ابن مضاء في العلل النحوية.

وقد ثبت للباحثين توافق العالمين في الإعجاب بنظرية ابن مضاء وتبنيها، وجعلها رمزاً للثورة اللغوية المعاصرة، التي تدعو إلى تيسير قواعد النحو، وإزالة الصعوبات والتعقيدات الجدلية التي أصابتها. وتبنى العالمان بأسلوبين مختلفين رأي ابن مضاء بضرورة إلغاء العلل الثواني و التوالث، التي ثبت فسادها، وأثرها في تعقيد المسائل اللغوية، ودعوا إلى الاكتفاء بالعلل الأول التي تحدثت بها الفائدة اللغوية، وقد اختلفت العالمان في أمور قليلة، لا تؤثر في جوهر تبنيهما لنظرية ابن مضاء، مما ينبئ بميول حدائثة تسعى للتمرد على القديم، والتغيير إلى ما يناسب العصر.

Abstract

Contemporary scholars studied and analyzed the book which is named (the response to the grammarians) of Ibn Maḍā' (d 592). Their positions differed between approval and rejection, including Dr. Shawki Daif and Dr. Mohammed Eid, Who they presented two separate studies on the book. Two researchers are trying in this study to display the compatibility and difference between the two scholars in dealing with the opinion of Ibn Maḍā' in grammatical reasons.

Each of the two scholars adopted a different way the view of Ibn Maḍā', and they saw need to abolish the seconds and thirds of reasons, which is proved corruption it, and its impact on the complexity of linguistic issues. They called for the first reason only owing to its linguistic advantage.

The points of difference between the two worlds are few, do not affect the essence of their adoption of the theory of Ibn Maḍā'. This predicts modernist tendencies seeking to revolt against the old, and the change to fit the modern era.

Key words: Ibn Maḍā' -The reasoning - Shawky Daif - Mohammad Eid - the response to the grammarians)-

Résumé :

Les érudits contemporains ont étudié et analysé le livre qui est nommé (la réponse aux grammairiens) d'Ibn Maḍā '(d 592). Leurs positions différaient entre l'approbation et le rejet, y compris le Dr Shawki Daif et le Dr Mohammed Eid, qui ont présenté deux études distinctes sur le livre. Deux chercheurs tentent dans cette étude d'afficher la compatibilité et la différence entre les deux chercheurs en traitant l'opinion d'Ibn Maḍā 'pour des raisons grammaticales.

Chacun des deux savants a adopté un point de vue différent de celui d'Ibn Maḍā ', et ils ont vu la nécessité d'abolir les secondes et les tiers des raisons, ce qui est avéré la corruption, et son impact sur la complexité des problèmes linguistiques. et Ils ont appelé la première raison seulement en raison de son avantage linguistique.

Les points de différence entre les deux mondes sont peu nombreux, n'affectent pas l'essence de leur adoption de la théorie d'Ibn Maḍā '. Cela prédit les tendances modernistes qui cherchent à se révolter contre l'ancien, et le changement pour s'adapter à l'ère moderne.

Mots-clés : Ibn Maḍā' - Le raisonnement - Shawky Daif - Mohammad Eid - la réponse aux grammairiens

سيطر التحليل والأقيسة على منهجية نحاة القرون الأولى، وذهبوا إلى أعماق مما كان في بدايات النحو، فاكتشفوا القوانين الناظمة للغة العربية، ووضعوا لها النظرية التفصيلية على مدار مراحل تطورها، وكان مما ظهر علم أصول النحو، الذي تناول الأسس اللغوية من سماع وقياس وتعليل وعامل واستنباط القاعدة، وشواهد واحتجاج وتأويل، وتفسير للظواهر اللغوية..

وكانت تظهر أصوات معترضة بين الفينة والأخرى على ما يذكره النحاة، ويتهمونه بالبعد عن مقاصد اللغة، وإشغال العقل فيما لا فائدة فيه للسان العربي، وكان من أشهر هذه الأصوات عالم الأندلس وقاضيها ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) في كتابه (الرد على النحاة) الذي أعلن صراحة ضرورة تهذيب اللغة وقواعدها مما لا حاجة إليه، معتلاً ومحتجاً بما في هذه الأمور من تعقيد وخروج عن ظاهر النص، وإرهاق للغة وطلابها، وهذا ما لا تحتاجه بل ويجب التخفف منه.

ولقد تناول أول محقق لكتاب (الرد على النحاة 1947م) د. شوقي ضيف⁽²⁾ - رحمه الله- بالتحليل والتفحص نظرية ابن مضاء، ووقف على مفرداتها، وأبدى موافقات كثيرة تثير شغف المتعلمين..

وقد تبعه د. محمد عيد في كتابه (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث) فعقد دراسة موسعة تناول فيها آراء ابن مضاء مؤيداً ومعارضاً وقارنهما بعلم اللغة الحديث، ووصل إلى نتائج مفيدة.

وفي هذه العجالة البحثية، يسعى الباحثان للموازنة بين موقفي الدكتور شوقي ضيف والدكتور محمد عيد في النظر لرأي ابن مضاء في التعليل عند النحاة.

تمهيد: ابن مضاء وكتابه (الرد على النحاة)

أولاً: ابن مضاء⁽³⁾ (511 - 592 هـ = 1118 - 1196 م)

نسبه ومولده: هو أبو العباس، وقيل أبو جعفر، وأبو القاسم والأخيرة قليلة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حُرَيْثِ بْنِ عَاصِمِ، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أصله من قرى شذونة ومولده بقرطبة سنة إحدى عشرة وقيل ثلاث عشرة وَخَمْسِمِائَةٍ، جَيَانِي الأصل قديماً.

ملاحح شخصيته وعلمه: ولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمرآش سنة 578 هـ، فأحسن السيرة، وعدل فعظم قدره، وصار رُحْلَةً فِي الرِّوَايَةِ، وعمدة فِي الدَّرَايَةِ، ثاقب الذهن متوقد الذكاء متين الدين طاهر العرض حافظاً للغات، وكان كريم الأخلاق حسن اللقاء جميل العشرة لم ينطو قط على إحنة لمسلم، عفيف اللسان صادق اللهجة نزيه الهمة كامل المروءة حسن المشاركة في العلوم على تفاريحها.

(2) أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف، ألف حوالي خمسين مؤلفاً في مجالات الأدب العربي. انظر: ر: موق: ع ويكيبيديا: ديا:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%88%D9%82%D9%8A_%D8%B6%D9%8A%81%D9%81

وموقع أرشيف إسلام أون لاين، مقالة بعنوان: (شوقي ضيف.. فيوضات وملتي ثقافات)، محمد

القاسم: <https://archive.islamonline.net/?p=269>

(3) انظر: الديباج المذهب 208/1- 211 وبغية الوعاة 322/1، 323 وسير أعلام النبلاء 274/22- 275

والأعلام 146/1- 147.

وهو بصير بالنحو ممتاز فيه، وعالم بالعربية، مجتهد في أحكامها، منفرد فيها بآراء ومذاهب شذ بها عن مألوف أهلها، عني أشد العناية بقاء الشيوخ والأخذ عنهم فكان أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء وأكابرهم، ذاكراً لمسائل الفقه عارفاً بأصوله، وكانَ مقرئاً مجوداً، مُحدثاً كثيراً، قديم السماع، واسع الرواية، ضابطاً لما يحدث به ثقة فيما يأنثره، عارفاً بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة، ثاقب الذهن، متوقد الذكاء، شاعراً بارعاً، كاتباً.

أصيب بفقد أسمعته عند استيلاء الروم دمرهم الله على المرية، ولم يزل مدرساً للعلوم ناشراً ما لديه من المعارف.

شيوخه: تأدب في العربية وغيرها على أكابر العلماء، ومنهم: أبو بكر بن سليمان بن سحنون⁽⁴⁾، وأبو القاسم عبد الرحمن بن الرماك⁽⁵⁾ ودرس عنده كتاب سيبويه، وأبو القاسم بن بشكوال⁽⁶⁾، وأحمد بن عبد الرحمن بن الخطيب القبجاطي القرطبي أبو العباس⁽⁷⁾.

تلاميذه: قرأ عليه خلائق لا يحصون كثرة من جلة أهل عصره، ومنهم: أبو القاسم أحمد بن أبي الوليد يزيد حيث قرأ عليه جميع كتاب سيبويه، وأبو بكر بن الشراط، ومحمد بن عبد الله القرطبي، ومحمد بن عبد النور وأبو الحسن بن قرطال، وأبو محمد البلوي ومحمد بن محمد بن سعيد بن رزقون وبنو حوط الله: أبو سليمان وأخوه أبو محمد وعمر بن محمد بن الشلوبين.

(4) لم أقف على ترجمة له.

(5) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي المعروف بابن الرماك، مات كهلاً سنة إحدى وأربعين وخمسائة. انظر: بغية الوعاة 86/2. وسير أعلام النبلاء 175/2 وتاريخ الإسلام 790/11.

(6) أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال بن يوسف بن داحة الأنصاري، الأندلسي القرطبي، صاحب تاريخ الأندلس، انظر: سير أعلام النبلاء 139/21-142 ووفيات الأعيان 240/2-241 والأعلام 311/2.

(7) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن الخطيب القبجاطي ثم القرطبي، وعنه أحمد ابن مضاء. وكان أحد الأئمة والشهود بجامع قرطبة. انظر: بغية الوعاة 322/1.

مؤلفاته: عرف من كتبه الآتي: (المشرق في إصلاح المنطق) في النحو، و(الرد على النحاة) أو (النحويين)، وحققه وطبعه الدكتور شوقي ضيف، وناقضه في هَذَا التَّأْلِيفِ ابْنُ خُرُوفٍ بِكِتَابِ سَمَاءَ: (تَنْزِيهِ أُمَّةِ النَّحْوِ، عَمَّا نَسَبَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْخَطِّ وَالسَّهْوِ)، ولما بلغه ذَلِكَ قَالَ: نَحْنُ لَا نَبَالِي بِالْكَبَاشِ النَّطَاحَةِ، وَتَعَارَضْنَا أَبْنَاءَ الْخُرَفَانِ! وثالثها (تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان).

وفاته: توفي بإشبيلية مصروفا عن القضاء سابع عشري جُمَادَى الْأُولَى - وَقِيلَ ثَانِي عَشَرَ جُمَادَى الْأَخْرَى - سنة ثِنْتَيْنِ وَتِسْعِينَ وَخَمْسَمِائَةَ.

ثانياً: كتاب (الرد على النحاة)

ظهر الكتاب في منتصف القرن العشرين الميلادي (1947م) على يد محققه الدكتور شوقي ضيف، وهو كتاب صغير الحجم، قليل عدد الصفحات قياساً على غيره من المؤلفات، وقد كانت دراسة المحقق (الدكتور شوقي ضيف) موازية لحجم الكتاب المحقق، وقد عرض ابن مضاء في كتابه قضايا غير تقليدية في عرف النحاة، وقوامها التخفف من بعض الأصول النحوية، وقد لاقى الكتاب اهتماماً كبيراً لدى النحاة المعاصرين، وذاع صيته، وشغل الباحثين.

وصف الكتاب:

أثبت الدكتور شوقي نسبه لابن مضاء، وصحة اسمه (الرد على النحاة)، وإن ذكر الدكتور محمد عيد⁽⁸⁾ وروده باختلاف بسيط في المصادر (الرد على النحويين)، وذاعت الشهرة بالاسم الأول، وعرف به.

يتكون الكتاب من مقدمة وخمسة فصول تتفاوت في الحجم والتنظير، وقد وضع المحقق لها عناوين تتناسب ومضامينها.

عقد ابن مضاء في البداية الفصل الأول والأكبر حجماً للدعوة فيه لإلغاء نظرية العامل، وضمنه نقاطاً فرعية تحت العنوان الأساس، وهي الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة، وأن إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة،

(8) الأصول النحوية 41-42.

واعترض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات، والمستترة في الأفعال، وبين رأيه في باب الاشتغال، ووقف على مسألتين للأخفش، ومسألة لسبويه، ثم وقف على ما أضمروا ما يخالف مقصد القائل⁽⁹⁾.

ثم عقد فصلاً ثانياً للدعوة إلى إلغاء العلل الثواني و الثوالث، وأوجب إسقاطها، حيث قسم العلل الثواني⁽¹⁰⁾، ثم عقد فصلاً ثالثاً للدعوة إلى إلغاء القياس، ومثل فيه للعلل الفاسدة⁽¹¹⁾، ثم عقد فصلاً رابعاً للدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية⁽¹²⁾، ثم عقد فصلاً خامساً وأخيراً للدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقاً⁽¹³⁾.

منهج ابن مضاء في الرد على النحاة

1- دافعه للتأليف:

غلف ابن مضاء في مقدمته دافعه لتأليف هذا الكتاب بأمر دينية متكناً على أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم مثل "الدين النصيحة"، و"من قال في كتاب الله برأيه فأصاب، فقد أخطأ"، و"من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار"، ومن رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه"، وزاد عليها أن الالتزام بنصيحته من باب الاحتياط للدين⁽¹⁴⁾.

ونلاحظ أن النصيحة أخذت جانب الإلزام بطريقة غير مباشرة، وذلك على اعتبار أن مخالفيها يقولون برأيهم صواباً أو خطأً، ويقولون بغير علم، وعملهم منكر يتطلب التغيير..

(9) الرد على النحاة 76- 129.

(10) الرد على النحاة 130- 133.

(11) الرد على النحاة 134- 138.

(12) الرد على النحاة 138- 140.

(13) الرد على النحاة 141.

(14) الرد على النحاة 71.

ولله دره ما أغرب ما فعل، فهل سلف النحاة والعلماء ممن قالوا في "كتاب الله"، "بغير علم"، أو قالوا برأيهم، وهل ما فعله الخليل وسيبويه وغيرهم منكراً يحتاج إلى تغيير!!

ويعد التغليف الديني لمؤلفه، بيّن ابن مضاء في مقدمته أن النحاة التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا القدر الكافي، مما أنتج وعورة في صناعة النحو، ووهن في مبانيها، ولم تعد حججها مقنعة⁽¹⁵⁾، بل جعل من نفسه منحة الله للنحاة، المخلّص من التيه، فهو الناقد البصير، الذي سيخلص زبرجدهم وذهبهم مما خالطهما من زجاج ونحاس⁽¹⁶⁾.

لم يكن ابن مضاء في حاجة لكل هذه الأسيجة الرهيبة لينكر أو يخالف الآخرين من سلف أو خلف، طالما أنه ناصح مبتغٍ للأجر والثواب.

ويدلل منهجه منذ افتتاحه لكتابه على تعنت ورفض للآخر، ولا يفسح مجالاً للخلاف، أو احتمالية خطئه وصواب غيره، بل ويرى أن رأيه هو الدين، وعلى أهل هذا الشأن أن يحتاطوا لدينهم باتباعه كما يقول، وإلا فمن خالفه في دعواه "تقد أساء الاختيار واستحب العمى على الإبصار"⁽¹⁷⁾.

ويبدو أنه كان يتوقع صدوداً لفكرته، وأنه سيتهم بالإساءة لنحويي العراق، أصحاب الفضل، فدافع عن نفسه مبكراً وقبل بيان فكرته.

وعند حديثه في إلغاء نظرية العامل بين أن مقصده أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وينبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه⁽¹⁸⁾، وهذا غريب، إذ يظهر هنا لينا وموضوعية كان أولى أن تكون في مقدمته، فهو يريد أن "يحذف" و"ينبه" على ما أجمعوا الخطأ فيه، فهل أجمع النحاة على إلغاء العامل، والعلل،

(15) الرد على النحاة 72.

(16) الرد على النحاة 72.

(17) الرد على النحاة 74.

(18) الرد على النحاة 75.

وغير ذلك من القضايا التي تباهاها؟ وكيف يكون إجماع النحويين بالعوامل ليس بحجة كما قال؟ فهل رأي الفرد حجة؟!

ماذا سيقول ابن مضاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (سَأَلْتُ رَبِّي أَرَبْعًا فَأَعْطَانِي ثَلَاثًا وَمَنْعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُهُ أَنْ لَا يُجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ فَأَعْطَانِيهَا...) (19)، وقوله أيضاً: (لَنْ يَجْمَعَ اللَّهُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا، وَيُدِّ اللَّهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ هَكَذَا - وَرَفَعَ يَدَيْهِ - فَإِنَّهُ مَنْ شَدَّ شَدًّا فِي النَّارِ) (20)، وبرواية أخرى قال: (..فَاتَّبِعُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ، فَإِنَّهُ مَنْ شَدَّ شَدًّا فِي النَّارِ) (21)، وقول الإمام بدر الدين العيني: "وَقَالَ آخَرُونَ: الْجَمَاعَةُ الَّتِي أَمَرَ الشَّارِعَ بِلِزْمِهَا هِيَ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَهُمْ حِجَّةً عَلَى خَلْقِهِ، وَالِيَهُمْ تَفْرَعُ الْعَامَّةُ فِي دِينِهَا، وَهُمْ تَبِعَ لَهَا وَهُمْ الْمَعْنِيُّونَ بِقَوْلِهِ: إِنْ اللَّهَ لَنْ يَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ" (22)، فهل سيبقى ابن مضاء على رأيه بأن إجماع علماء النحويين ليس بحجة، وأضعف من رأيه، فبأي منطق شرعي أو عقلي سيكون الفرد حجة والجماعة بغير ذلك؟

ويعتبر محقق الكوكب الدرّي أن ابن مضاء ليس مجتهداً في النحو، وأن عمله لا يعدو "محاولات لجر النحويين إلى الالتزام بقواعد المذهب الظاهري الداعية إلى إبطال القياس" (23)، وهي بواعثه الحقيقية لتأليف كتابه كما يرى المحقق.

2- ألفاظ ابن مضاء:

لقد كان ابن مضاء يستعمل في وصف النحاة ألفاظ التضعيف التي شابتها قسوة وحدة، من مثل ذلك قوله في فصل إلغاء العامل "فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والحزم لا يكون إلا بعامل لفظي.."(24)، "وعبروا عن ذلك بعبارات توهم.."

(19) مسند أحمد 200/45 - ح 27224.

(20) مستدرک الحاكم 200/1.

(21) مستدرک الحاكم 201/1.

(22) عمدة القاري شرح صحيح البخاري 290/24.

(23) الكوكب الدرّي 91.

(24) الرد على النحاة 76.

(25)، "وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء" (26)، "وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل... وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك" (27)، "ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع كل منصوب فلا بد له من ناصب" (28).

3- أسلوب ابن مضاء:

ويستعمل ابن مضاء أسلوب الجدل والمناظرة الافتراضية في إبطال آراء مخالفيه، من خلال السؤال والإجابة، ومثاله "فإن قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عن القائلين... فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب... قيل: لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب..". (29).

المبحث الأول: رأي ابن مضاء في التعليل

ترتبط فكرة التعليل النحوي ارتباطاً وثيقاً بالفكرة الدينية، وهي سمة الثقافة الإسلامية، وتعد ظاهرة أصيلة في صميم تلك الثقافة، فكل مخلوق لا بد له من خالق، وكل علة لا بد لها من معلول، ولكل عامل لا بد له من معمول، ولا علاقة لها بالمنطق أو النحو السرياني كما تصور بعض الباحثين ومنهم الدكتور محمد عيد (30).

ويستدل صاحب الكوكب الدرّي من كلام الخليل في التعليل أن العلل موجودة في كلام العرب، وليست بمؤثر أجنبي، ولا فقه، ويلحظها العالم باللغة، وما فعله

(25) الرد على النحاة 76.

(26) الرد على النحاة 77.

(27) الرد على النحاة 78.

(28) الرد على النحاة 79.

(29) الرد على النحاة 78.

(30) الكوكب الدرّي 53-54.

الخليل اكتشاف هذه الظاهرة ويفتح المجال لجهود العلماء في تعليل الظواهر النحوية⁽³¹⁾.

وقد كان ممارسة عملية عند أبي الأسود دون نظرية موضوعة له، وهو ما عرفه د. طلال علامة بالتعليل غير الحسي واللاشعوري القديم قدم مزاولة النحو.. وأما النوع الآخر من التعليل فهو المتعمد المقصود ذو القواعد والأصول العلمية⁽³²⁾. ويرى محقق الكوكب الدرّي أيضاً أن أقرب رأي لابن جني في التعليل هو أن قسماً من علل النحاة لاحق بعلم الفقهاء، وقسماً آخر لاحق بعلم المتكلمين، بمعنى أنها في منزلة بين نوعي العلل، ويخالف الدكتور محمد عيد بأنه لا تضارب بين أحد آراء ابن جني، و الزمخشري و الإسنوي في قولهما إن أصول الفقه متأثرة في عمومها بأصول العربية؛ فالزمخشري ركز على النتائج المترتبة على القواعد النحوية في معالجات المسائل الفقهية، و الإسنوي ركز على التطبيق العملي⁽³³⁾.

ولقد عبر بعض نحاة الأندلس كابن السيد البطلوسي (ت521هـ) عن ضيقهم من كثرة التعليل وفساده في بعض الأحيان، وابن الطراوة الذي تحلل من بعض قيود العلة، وطعن على النحاة في تعليلهم لبعض المسائل، ودعا إلى تخليص النحو من آثار المنطق، وجاء تلميذه السهيلي ليكمل طريق الاعتراض على بعض العلل، واشترط في العلة الصحيحة أن تكون مطردة منعكسة، أي التي يوجد بها الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها، وهذا ساهم في تخليص النحو من بعض العلل، رغم أن تطبيقه لنظريته شابه مفارقات في بعض الأحيان، أما ابن خروف (ت659هـ) فقد اعترض على ابن مضاء في قضية العامل اعتراضاً شديداً، ولكنه رفض العلل الثواني والثالث، وأخذ بالعلة الأولى التي لا بد للمتكلم منه، ودعا إلى ضرورة التخلص من المناقشات والجدل غير المفيد، وضرورة تسهيل النحو على الطلبة، وتظهر بعدها شخصية ابن الضائع (ت680هـ) الذي يرفض العلل المسببة

(31) الكوكب الدرّي 55.

(32) (تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة 36 .

(33) الكوكب الدرّي 78.

للخلافات، والتقديرية التي لا تفيد، ويقف خبير اللغات أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) من هذه الثورة بدعوته إلى ضرورة ترك الخلافات الناشئة عن نظرية ابن مضاء والابتعاد عن التعليقات غير المفيدة، واعتماد السماع الصحيح لأحكام النحو، لأن اللغة من باب الوضعيات التي لا تحتاج إلى تعليل، والوضعيات لا تغل (34).

التعليل عند ابن مضاء

تأثر ابن مضاء بأستاذه السهيلي، وبأستاذ شيخه ابن الطراوة في فكرة رفض العامل، والثورة عليه، ولقد كان ثمرة ذلك نضج فكرة التعليل عنده، حيث رفض ابن مضاء التعليل، وبسط نظريته في إطار نقطتين:

الأولى: إلغاء العلل الثواني و الثوالث بشكل عام

ولقد افتتح حديثه في فصل الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث بأنه "مما يجب أن يسقط من النحو" (35)، وأتبع ذلك بنموذج في الاستعلام عن سبب رفع الفاعل في قولنا (قام زيدٌ)، فيقال لأنه فاعل، ويدعو ابن مضاء للاكتفاء بهذه العلة، ويرفض الابتعاد بالأسئلة أكثر من ذلك، من مثل: (لم رُفِعَ الفاعل؟)، ويغلق العلل بأن "الصواب أن يقال للسائل: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر" (36)، وهذه "العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر" (37).

ولا يقبل بالعلة الثانية بقول النحوي: للفرق بين الفاعل والمفعول، ولا العلة الثالثة، بأننا لا نعكس علامتي الفاعل والمفعول؛ لأن الضم أثقل والفاعل أقل فأعطي الأثقل للأقل، والفتح الأخف للمفعول الأكثر (38)، ويعلق ابن مضاء على هاتين

(34) جهود نحاة الأندلس 126-135.

(35) الرد على النحاة 130.

(36) الرد على النحاة 130.

(37) الرد على النحاة 131.

(38) الرد على النحاة 130.

العلتين بأننا "لو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله"⁽³⁹⁾، وهي علل "مستغنى عنها، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة"⁽⁴⁰⁾، وإقراره بأن الجهل بها لا يضر، يستفاد منه أن المعرفة بها لا تمنع وجود فائدة.

ويظهر بجلاء المذهب الأصولي الظاهري لابن مضاء في نظريته النحوية التي أوردها كتابه (الرد على النحاة)، والذي يمثل "صورة من صور التفاعل بين الفقه والنحو"⁽⁴¹⁾، فلا يزال ابن مضاء يستعمل الفكر الديني لحماية دعوته، فعقد مشابهة بين العلة الأولى وبين أحكام الفقه، حيث عنده "لا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لم حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه"⁽⁴²⁾، وكأن هذا السياج الديني يهدف إلى إرهاب المخالفين لنظريته، وللذود عن آرائه المخالفة لآراء فحول النحاة.

الثانية: تقسيم العلل الثواني

وقف ابن مضاء من هذه العلل موقفاً مختلفاً عن التعميم السابق في حكمه برفضها، وبين أن هذه العلل موجودة في كتب النحويين، وممن ذكرهم يهتمون بها الأعلام الشنتمري -رحمه الله- حيث كان "مولعاً بهذه العلل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل، وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكلته -رحمه الله- يولع بها ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة ويصراً بها"⁽⁴³⁾.

وقد قسم ابن مضاء العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام، وهي في بعض المواضع، وليس في كل النحو، وهي كالآتي:

(39) الرد على النحاة 131.

(40) الرد على النحاة 131.

(41) الكوكب الدرّي 89.

(42) الرد على النحاة 130.

(43) الرد على النحاة 137.

أولاً: قسم مقطوع به، كالتقاء الساكنين في (أكرم القوم)، فالعلة الأولى أنه حرك لأنه لقي ساكناً آخر، والعلة الثانية أنهما لم يتركا ساكنين لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق، فهذه قاطعة وهي ثانية⁽⁴⁴⁾. والمثال الثاني حذف حروف المضارع عند تحويله إلى الأمر (يفعل، افعل) ودخول ألف الوصل، فالعلة الأولى دخول ألف الوصل لأنه فعل أمر يحذف من أوله الحرف الزائد، والعلة الثانية أنه لم يترك أوله لأن الابتداء بالساكن لا يمكن، وهي ثانية⁽⁴⁵⁾. والمثال الثالث قلب الواو الساكنة المكسور ما قبلها ياءً في (موعاد، موزان - ميعاد، ميزان)، فالعلة الأولى في قلب الواو ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها، والعلة الثانية في عدم ترك الواو على حالها لأن الياء أخف على اللسان، وهي علة ثانية، وهذه العلة كما يقول ابن مضاء "واضحة أيضاً، ولكن يستغنى عنها"⁽⁴⁶⁾.

ثانياً: قسم فيه إقناع، وسماه باسم آخر (غير البين)⁽⁴⁷⁾، ووقف عنده مطولاً، مبيناً مظاهر ضعف هذا القسم.

ومثاله الأول في إعراب الفعل المضارع، وعلته الأولى أنه غير متصل بنون النسوة أو نون التوكيد. والعلة الثانية لإعراب ما هو بهذه الصفة شبيهه بالاسم في دلالة العموم؛ وتخصيصه يكون بحرف في أوله، فالمضارع يدل على الحال والاستقبال كما الاسم النكرة يدل على العموم، و(أل) تعين النكرة وتزيل عمومها، والمضارع بدخول السين وسوف يخصص بالمستقبل. وكذلك يشبه المضارع الاسم في قبول اللام المزحلقة نحو (إن زيدا لقائم)، (إن زيدا ليقوم). ويضاف شبه آخر بينهما أن المضارع يشبه الاسم بأنه على صيغة واحدة، وله أحوال إعرابية مختلفة، فاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه، فاحتيج للإعراب لتمييز هذه الأحوال المختلفة

(44) الرد على النحاة 130- 131.

(45) الرد على النحاة 132.

(46) الرد على النحاة 132.

(47) الرد على النحاة 131.

والأحكام، فحاجة المضارع للإعراب كحاجة الأسماء⁽⁴⁸⁾، مخالفاً للكوفيين الذين يرون الإعراب أصلاً في المضارع⁽⁴⁹⁾.

ومثاله الثاني في حمل الممنوع من الصرف على الفعل، وفيه إبراز ووضوح لضعف هذا القسم، فقد قدم له ابن مضاء بانتقاد قياس النحاة؛ حيث إن الأصل قياس الفرع المجهول الحكم على الأصل المعلوم الحكم، مع وجود علة الأصل في الفرع، مثل تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيهه إنَّ وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل⁽⁵⁰⁾. وقد قام النحاة -كما يُفهم منه- بالحكم على الفرع في غياب علة الأصل، مما يجهل به بعضهم بعضاً، حيث إن تشبيه الممنوع من الصرف بالأفعال في أنها فروع شبه قليل⁽⁵¹⁾، فيرى ابن مضاء الاكتفاء بالعلة الأولى في المنع من الصرف، وذلك بمعرفة العلة الملازمة للمنح فقط كالتعريف والعجمة والصفة.. إلخ ليمنع منه ما منع الفعل، وهما مظهران، أولهما سقوط التنوين لثقله في الفعل وسبب الثقل قلته فيه، والممنوع ثقيل في الأسماء، وقليل؛ فمنع التنوين، وثانيهما عدم الخفض وهما وجهها التشابه بين الممنوع من الصرف والفعل، وغير ذلك فضل وزيادة لا ضرورة لها⁽⁵²⁾، وهذا موقفه من هذه العلة، فالشبه بالفعل شبه ضعيف يقتصر على المنع من التنوين وخفض، وهي علة ضعيفة؛ لوجود أسماء مصروفة أكثر شبيهاً بالفعل ولم يمنعها هذا الشبه من الصرف، كمصادر الأفعال (أقام إقامة)⁽⁵³⁾.

ثالثاً: قسم مقطوع بفساده، ووصفه بأنه بين الفساد⁽⁵⁴⁾.

ومثاله ما اقتصر على ذكره من قول المبرد في تحريك نون النسوة، بعلّة أن ما قبله ساكن (ضربن، وبضربن)، وقال في تسكين ما قبلها لئلا تجتمع أربع حركات،

(48) الرد على النحاة 132-134.

(49) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري 549/2.

(50) الرد على النحاة 134-135.

(51) الرد على النحاة 134-135.

(52) الرد على النحاة 135-136.

(53) الرد على النحاة 136-137.

(54) الرد على النحاة 131.

فجعل سكون ما قبل النون من أجل النون، وحركة النون لسكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بين الفساد⁽⁵⁵⁾.

المبحث الثاني: رأي شوقي ضيف في التعليل عند ابن مضاء

أولاً: شوقي ضيف والرد على النحاة

وجد الدكتور شوقي ضيف في مقدمة التحقيق في طبعته الثانية يرى "ابن مضاء فيها تائراً على نظرية العامل في النحو ثورة عنيفة"⁽⁵⁶⁾، وعد ثورته امتداداً لثورة الموحدين على فقهاء المذاهب الأربعة المشرقية⁽⁵⁷⁾، ولا يخفي الدكتور شوقي إعجابه الشديد بابن مضاء ويعتبره مطلعاً "على المفتاح الذي يفك به ما يراه الناس في كتب النحو من استغلاق"⁽⁵⁸⁾.

ويستنتج الدكتور شوقي ضيف من استعراضه التاريخي لعصر ابن مضاء أنه كان عصر ثورة على المشرق فقهاً ومذهباً، وأن ابن مضاء ألف (الرد على النحاة) رداً به نحو المشرق، أو بعض أصوله وفروعه الكثيرة وتأويلاته، وذلك تماشياً مع مذهبه الظاهري⁽⁵⁹⁾، والذي كان له أعظم الأثر في النحو الأندلسي، حيث كان ابن حزم الظاهري مهتماً بعلم النحو، ويدعو العلماء والفقهاء إلى تعلمه ويجعله من باب الواجب على من يريد الإفتاء للناس، وكان من الدعاة الأوائل لرفض القياس والاجتهاد والجدل والعلة، والتي يعتبرها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة⁽⁶⁰⁾.

(55) الرد على النحاة 137.

(56) الرد على النحاة 3.

(57) الرد على النحاة 3.

(58) الرد على النحاة 47.

(59) الرد على النحاة 13-17.

(60) جهود نحاة الأندلس 17-18.

ويعد استعراض الدكتور شوقي ضيف لمقدمة (الرد على النحاة)، بدأ بتناول آراء ابن مضاء في دعوته إلغاء نظرية العامل ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات وإلغاء العلل الثواني والثالث وإلغاء القياس والتمارين غير العملية، مبيناً أن هدف ابن مضاء هو تخليص النحو من عنق "النظريات التي لم يكسب منها إلا فنوناً من العسر والمشقة، حتى أصبح كثير من مسائله لا يفهم إلا بعد أن يجدد للناس الفهم مراراً وتكراراً"⁽⁶¹⁾، وكان وصفه لتلك الأمور العقلية بـ"عبث طويل للنحاة"⁽⁶²⁾ يدل على قناعة عميقة بالنظرية الجديدة.

ويقول الدكتور شوقي في مقدمة الطبعة الثانية بتأثره بابن مضاء ونظريته من خلال بحثه في تجديد النحو وتيسيره، وأن نظرية العامل أرهقت النحو، وهي داء أدخل على النحو ما لا نحتاج إليه⁽⁶³⁾، وأن النحو يحتاج إلى تصنيف جديد اقتداءً بابن مضاء ومن قبله الجاحظ ولكن بشكل آخر من تصعيب وتعويض أصاب مؤلفات النحو⁽⁶⁴⁾.

وكان الدكتور شوقي صريحاً في دعوته النحاة المعاصرين إلى الاستجابة الآن لنداء ابن مضاء بتحطيم نظرية العامل والأقيسة والعلل وكل ما لا يفيد، والاستفادة من تمهيد ابن مضاء للطريق⁽⁶⁵⁾.

ويرى محقق الكوكب الدرّي أن الحماس غلب على الدكتور شوقي ضيف في حكمه على نظرية ابن مضاء حتى وصل إلى دائرة تبني النظرية⁽⁶⁶⁾.

ثانياً: شوقي ضيف والتعليل عند ابن مضاء

(61) الرد على النحاة 46.

(62) الرد على النحاة 35.

(63) الرد على النحاة 6-9.

(64) الرد على النحاة 46-47.

(65) الرد على النحاة 48.

(66) الكوكب الدرّي 89-90.

اعتبر الدكتور شوقي أن إلغاء ابن مضاء للعلل متوافق مع المذهب الظاهري الداعي إلى إلغائها في الشرع⁽⁶⁷⁾، "فالنحوي لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالنص، كما أن الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حرم بالنص"⁽⁶⁸⁾.

وإن مما شجع على بروز ذلك حدة المناظرات بين المذاهب الفقهية في الأندلس، حيث يسعى كل منهم للظفر، وإضعاف خصمه، ومن أهم وسائلهم هدم الأسس التي تقوم عليها المذاهب الفقهية الأخرى، وكانوا يتسلحون لذلك بدراسة عدد غير قليل من كتب النحو واللغة دراسة تفصيلية، وعليه فقد دعا ابن حزم إلى التخلص من علل النحو، وحدد الكتب النحوية التي يجب على الطلبة دراستها وذكرها بأسمائها، كالواضح للزبيدي، والموجز لابن السراج⁽⁶⁹⁾.

ويرى الدكتور شوقي أن ابن مضاء لم يتشبهت بإلغاء العلل جملة فإن فيها قدراً لا يمكن أن نلغيه وهو العلل الأول، التي تجعلنا نعرف مثلاً أن كل فاعل مرفوع⁽⁷⁰⁾.

وقد وافق الدكتور شوقي ابن مضاء في دعوته إلغاء العلل الثواني والثالث، وهذا "حري أن نحطمه تحطيماً، كما حططنا نظرية العامل"⁽⁷¹⁾، و"تفيتها من النحو"⁽⁷²⁾ لأننا لو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، ولأنها لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، واستعمال الدكتور شوقي اللفظ (تحطيم) و(نفي) يظهر كوامن النفس والرغبة الشديدة للتخلص مما يراه الدكتور شوقي زيادات معيقة، وكذلك تظهر إيمانه العميق المشوب بعاطفة جارفة بنظرية ابن مضاء.

(67) الرد على النحاة 35.

(68) الرد على النحاة 36.

(69) جهود نحاة الأندلس 19، 25.

(70) الرد على النحاة 35.

(71) الرد على النحاة 36.

(72) الرد على النحاة 37.

ويضيف أن هذه العلل الثواني والثالث "فضل تفكير فيما وراء طبيعة أبواب النحو وأحكامه، وإن الواجب أن تقتصر على وصف الطبيعة الأولى، أو بعبارة أدق على وصف حكم الباب، وما يتضمنه هذا الحكم من علة أولى معقولة"⁽⁷³⁾.

ولم يستطع الدكتور شوقي التغاضي عن قبول ابن مضاء ببعض العلل الثواني وهي المقطوع بها مثل علة تحريك أحد الساكنين الصحيحين إذا التقيا في الوصل، ولم يتركسا ساكنين لعدم إمكانية النطق بهما ساكنين، وهي علة ثانية⁽⁷⁴⁾.

ثالثاً: شوقي ضيف وتيسير النحو

تأثر الدكتور شوقي ضيف بابن مضاء أيما تأثر، ودفعه ذلك التأثر إلى الدعوة لتيسير النحو، ورفع لوائها في أكثر من محفل، وأكثر من كتاب، ووضع لدعوته أسساً وطرائق، وقد أحصاها الدكتور حسن الملح في ست محاولات لتيسير النحو، وكان تحقيقه (الرد على النحاة) مفتح تلك الدعوة سنة 1947م، ومن مؤلفاته (تجديد النحو 1982م) و(تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده 1987م)، وآخرها سنة 1990م في كتابه (تيسيرات لغوية)⁽⁷⁵⁾.

وقد ظهر بجلاء هذا التأثير في مقدمة كتابه (تيسيرات نحوية)، وأن غايته من الكتاب أن "ينحي عن طريقهم -الكتاب والقراء- ما قد يظنونه إزاء بعض الصبغ من انحراف عن جادة العربية وقواعدها السديدة"⁽⁷⁶⁾، وليس هذا فقط، بل ذهب الدكتور شوقي في كتابه إلى تأكيد صوابية ما ذهب إليه ابن مضاء في دلالة الماضي والمضارع بمادتهما على الفاعل المضمّر الذي يقدره النحاة مستتراً جوازاً أو وجوباً (كتب، كتبت، أكتب، نكتب) مستنداً لظن بعض علماء الساميات في حروف المضارعة أنها مقتطعة من ضمائرها المقدرة، وهذا "دليل قوي على سداد رأي ابن مضاء... ولا ريب في أن ابن مضاء كان دقيقاً منتهى الدقة حين قرر هذه

(73) الرد على النحاة 37.

(74) الرد على النحاة 37-38.

(75) الأصل والفرع حسن الملح 125.

(76) تيسيرات لغوية 6.

القاعدة... وهي قاعدة تحل مشاكل غياب الفاعل في صيغ يطرد فيها هذا الغياب"⁽⁷⁷⁾.

وكلام الدكتور شوقي يبنى بمدى تأثيره بابن مضاء، حيث لازمه الأثر من عام 1947م، وحتى نهاية القرن العشرين، بهذه المؤلفات التطبيقية لنظرية ابن مضاء ودعوته.

المبحث الثالث: رأي محمد عيد في التعليل عند ابن مضاء أولاً: محمد عيد (الرد على النحاة)

تناول الدكتور محمد عيد كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة) بالدراسة والتحليل، ووضع عليه مؤلفاً خاصاً به سماه (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، وقد عرض فيه رأي ابن مضاء وسلط الضوء عليه بالتفصيل والشرح، وموازناً بينه وبين آراء النحاة، ثم عرض هذه الآراء في ضوء علم اللغة الحديث، ولم تخل أمانته العلمية من إبراز أن هذا المؤلف يتناول آراء النحاة بما يعبر عما فهمه هو "من أقوالهم، والظروف العلمية لعصرهم، وما تأثروا به من تلك الظروف في دراستهم للنحو بخاصة واللغة بعامة"⁽⁷⁸⁾، وأن المقصود من (ضوء علم اللغة الحديث) إبراز القيمة الحقيقية الثمينة لابن مضاء الذي سبق المحدثين في نظرهم لأصول النحو⁽⁷⁹⁾.

وقد تناول موضوعه في دراسة تمهيدية وخمسة فصول، أما الدراسة التمهيدية فمن ثلاثة جوانب، الأول بين فيه العلاقة التاريخية بين الثقافة العربية والأجنبية في عصر نشأة العلوم، ثم ترجم لابن مضاء وبين موقفه من النحاة، وفي آخرها قدم بكلمة مجملّة صورة لعلم اللغة الحديث، وأما في فصول كتابه الأصول النحوية الأربعة (القياس والتعليل والتأويل والعامل) فعقد لكل أصل فصلاً، وكل فصل من

(77) تيسيرات لغوية 28- 29.

(78) أصول النحو محمد عيد التقديم ص ب.

(79) أصول النحو محمد عيد التقديم ص ب.

ثلاثة مباحث، يعرض في الأول رأي النحاة في الأصل النحوي، والثاني خصصه لرأي ابن مضاء في ذلك الأصل النحوي، والثالث كان للعلم الحديث ونظرته لتلك الأصول.

وكان جلياً أن الهدف من تأليف الدكتور محمد عيد هذا الكتاب إبراز شخصية ابن مضاء، وآرائه الثورية، وجعلها متكافئاً لميوله في تجديد النحو العربي، ويمكن القول أن الدكتور محمد عيد أعاد نشر كتاب (الرد على النحاة) في صورة جديدة، تمنحه حصانة علماء العصر، ورغبتهم في التيسير والتجديد، وتنتظر لذلك تنظيراً شديداً من خلال صناعة حلقة تواصل بين المعاصرين وسلفهم، وجعل ابن مضاء ركيزة الماضي، وهم ركيزة الحاضر، رغم أن الأمر لا يتعدى شخص ابن مضاء، وثبوت رفض النحاة في زمنه ومن بعده ما ذهب إليه، وأخص علماء المشرق، وكذلك كان كثير من المغاربة.

لم يختلف الدكتور محمد عيد عن غيره في بيان أن ابن مضاء تأثر بمذهبه الفقهي الظاهري، وأنه -ابن مضاء- سعى لتطبيق ذاك المذهب على النحو، لما رأى معوقات داخل اللغة⁽⁸⁰⁾.

ولا يخفي د.محمد عيد إعجابه بابن مضاء بل وجعله أمة وحده بين النحاة، وأنه ظاهرة متفردة بين من سبقوه ومن لحقوه وربما من أتوا بعده أيضاً، وهو غير مسبوق فيما ذهب إليه، وأنه لم يُفدّر ممن جاء بعده، حتى جاء زماننا حيث أعيد إليه الاعتبار والاهتمام⁽⁸¹⁾!!

ويسم الدكتور محمد عيد ابن مضاء بأنه "ذو حس لغوي أصيل، يؤيده منهج البحث العلمي الحديث في نظريته للغة"⁽⁸²⁾.

وقد انتقد محقق الكوكب الدرّي موقف الدكتور محمد عيد من أمر الكتاب، واتهمه بالمبالغة الشديدة، وإرسال الكلام كثيراً، كاعتبار ابن مضاء مجتهداً في النحو،

(80) أصول النحو محمد عيد التقديم ص ب.

(81) أصول النحو محمد عيد التقديم ص ب، 38.

(82) أصول النحو محمد عيد 169.

وأن القدماء هضموا حقه لأنهم أعداء الجديد، وأن الدراسات اللغوية الحديثة سوف تنصفه، ومنها كتاب الدكتور محمد عيد⁽⁸³⁾، واعتبر محقق الكوكب الدري أن مدح الدكتور محمد عيد لابن مضاء ووصفه بالرائد المتمرد مبالغة زائدة؛ لأن ابن مضاء أسير المذهب الظاهري، وتمرده فقط على جمهور الفقهاء، ولا يصح وصفه بأنه سار في طريق الحرية الفكرية⁽⁸⁴⁾.

وانتقد محقق الكوكب الدري وصم الدكتور محمد عيد لفترة من أنضج الفترات بالتقليد وبجفاف العقول، وفيها من العلماء المبدعين الكثير⁽⁸⁵⁾.

وقد توقع الدكتور محمد عيد انزعاج البعض مما سيطرحة في كتابه من آراء لا تتفق مع موروثاتهم التقليدية، وقد سبقه ابن مضاء فيها وأيده علم اللغة الحديث كما يقول، ولذلك يدعوهم للتأمل لا الرفض المعاند⁽⁸⁶⁾، وإلا فالذين "يرفضون كل جديد أو تجديد، ويتكلمون ولا يعلمون، فلا وزن لهم في ساحة العلم والحقيقة"⁽⁸⁷⁾.

ولم يكتف الدكتور محمد عيد بهذا التوقع، بل هاجم من يرفض آراء ابن مضاء، وصنف أحدهم بأنه "أحد الدارسين التقليديين... الذي يلقي بالتهمة جزافاً دون تثبت من منهج العلم في التعليل، ويخلط بين الله والنص بطريقة متناقضة لا تجمعها فكرة واحدة"⁽⁸⁸⁾.

وينسب الدكتور محمد عيد لكتابه الأولية فهو "أول بحث متكامل يتناول طريقة التفكير في النحو العربي بالدراسة في هذا المدى المتطور عند النحاة وابن مضاء وعلم اللغة الحديث"⁽⁸⁹⁾.

(83) الكوكب الدري 90، 91.

(84) الكوكب الدري 92، 93.

(85) الكوكب الدري 95.

(86) أصول النحو محمد عيد التقديم ص ج.

(87) أصول النحو محمد عيد التقديم ص د.

(88) أصول النحو محمد عيد 169.

(89) أصول النحو محمد عيد التقديم ص ج.

ويثبت الدكتور محمد عيد أن في النحو العربي ما هو صالح وما هو طالح، ويرجو أن تسهم دراسته في التمييز بينهما، للإبقاء على ما سماه (نحو اللغة) وترك (نحو الصنعة)⁽⁹⁰⁾، ولا شك أن هناك نزعة فكرية ذهبت بالدكتور محمد عيد هذا المذهب، بل وتكاد تشابه الحالة التي كان عليها ابن مضاء في التيسير، ورفض الآخر، والاحتماء بسياج المرحلة، فابن مضاء احتفى بالنزعة الدينية في ظل سيطرة المذهب الظاهري على الحكم السياسي، واحتفى الدكتور محمد عيد بعلم اللغة الحديث، وسيطرة نزعة الحدائثة والتطور.

ثانياً: محمد عيد والتعليل عند ابن مضاء

أفرد الدكتور محمد عيد في كتابه مبحثاً خاصاً لإبراز موقف ابن مضاء من التعليل⁽⁹¹⁾، وعرض فيه المقصود من العلل الأول والثواني والثالث عند النحاة وابن مضاء، ثم وقف على حكم ابن مضاء منها، ثم تقسيمات ابن مضاء للعلل الثواني والثالث إلى مقطوع بها، وما فيه إقناع، وعلل فاسدة، وموقفه منها، ثم بين مدى التزام ابن مضاء بأرائه، ثم أفرد عنواناً لموقف ابن مضاء من وجود التعليل في النحو، وعنواناً آخر للاضطراب في التعليل في رأي ابن مضاء.

رؤية محمد عيد لتعريف العلة عند ابن مضاء

أبرز الدكتور محمد عيد تقسيم ابن مضاء للتعليل إلى قسمين: أولهما: خصصه لما يعتبره النحاة عللاً أول والتي بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، أو كما يقول محمد عيد "إنها القوانين المستتبطة من كلام العرب... أو بعبارة أخرى: هي الأقيسة النحوية التي تؤخذ من الكلام العربي وتحكم نطقه"⁽⁹²⁾.

(90) أصول النحو محمد عيد التقديم ص د.

(91) أصول النحو محمد عيد 150 - 161.

(92) أصول النحو محمد عيد 151.

وبين الدكتور محمد عيد مقصد ابن مضاء من قوله في التعريف: (المدرّك بالنظر)، وهو إخراج العلل من الإدراكات الذهنية والعمليات العقلية، وهو ما سماه بـ"تعليل النص، بمعنى: وصفه وذكر خواصه، وهو أمر علمي مقبول"⁽⁹³⁾.
وثانيهما: خصصه لما يعتبره النحاة عللاً ثواني وثالث، وهي التالية للأول، والغرض منها شرح الغاية، وهي المستغنى عنها في معرفة النطق، وحققها الرفض⁽⁹⁴⁾، وأشار الدكتور محمد إلى ما صاحب التعريف من وظيفة العلل في النص⁽⁹⁵⁾، وبقيت العلل الأولى على اسمها، فيما اعتبر ابن مضاء الثواني والثالث عللاً ثواني.

رؤية محمد عيد لموقف ابن مضاء من العلل

اعتمد الدكتور محمد عيد في التعامل مع ابن مضاء منهجية واضحة من بداية كتابه، حيث يعتمد في البداية أسلوب الشرح والتعليق المرحلي، ثم يجمل في آخر المبحث رأي ابن مضاء ويعرض رأيه فيما ذهب إليه ابن مضاء، وقد قسم رأي ابن مضاء في التعليل إلى نقطتين، أولهما حكمه العام في العلل، وثانيهما تفصيله في العلل الثواني والثالث⁽⁹⁶⁾.

فقد بين أن ابن مضاء دعا لوجوب إسقاط العلل الثواني والثالث، ووقف على أدلته في علل رفع الفاعل، والمنع من الصرف، ووضح أن ابن مضاء يرى أن المطلوب معرفة العلل الأولى، وأما غير ذلك ففضل⁽⁹⁷⁾، وقد شبه حكم ابن مضاء على نوعي التعليل مثل الحكم بالحرمة على الشيء بالنص القاطع الذي لا يبحث عن شيء وراءه⁽⁹⁸⁾.

(93) أصول النحو محمد عيد 169.

(94) أصول النحو محمد عيد 169.

(95) أصول النحو محمد عيد 151.

(96) أصول النحو محمد عيد 152-156.

(97) أصول النحو محمد عيد 152-153.

(98) أصول النحو محمد عيد 153.

ويشوب خطى الدكتور محمد عيد في هذا الموضوع بعض الغموض فقد تعجب مما ذهب إليه ابن مضاء في أنه من "الأحسن أن يستعنى عن هذا الفضل!!" ومستدركاً بانتصار النحاة للعلل الثواني والثالث وتمكينهم لها في النحو، ولذا جعلها مقدمة لعرض النقطة الثانية في رأي ابن مضاء في التعليل، والتي قسمها إلى الأقسام الثلاثة المقطوع به وما فيه إقناع والمقطوع بفساده⁽⁹⁹⁾.

وقد بين الدكتور محمد عيد أن التسمية السابقة للعلل الثواني والثالث قد تشعر باعترافه بالنوعين الأولين (المقطوع به، وما فيه إقناع) وقد يشعر هذا بتناقضه في رأيه؛ لاعترافه ببعض العلل الثواني، ويشمر الدكتور ساعده مدافعاً عن تلك التسمية بأنها تسمية اصطلاحية لمظاهر العلة ولا شأن لها بقبوله أو رفضه لها، ولمعرفة رأي ابن مضاء فيها ينظر ما صرح به في شرح هذه التقسيمات، ولا ينظر لدلالة المصطلحات⁽¹⁰⁰⁾، فهذا التقسيم "مجهود تقبله الصنعة، ولا يقدم شيئاً لغويّاً جديداً بعد أن حدد العلل الثواني من زاوية النص، وحكم عليها بالرفض"⁽¹⁰¹⁾.

واعتبر الدكتور محمد عيد في النوع الأول وهي (العلل المقطوع بها) أن العلة الثانية إكمال للعلة الأولى وتبيين لها، وإذا وردت قطعت شبهة من لا يزال يتطلع إلى شيء بعد الأولى⁽¹⁰²⁾.

وفي النوع الثاني من العلل أي (ما فيه إقناع) فيرى الدكتور محمد عيد أن المقصد هو الإقناع الذهني للتعليل بين حكمين ما سببه وجود مشابهة ذهنية ضعيفة، وذكر أن ابن مضاء سماها اسماً آخر (التعليل غير البين)، ومثل لهذه العلة بإعراب المضارع لشبهه بالاسم، وأنه إذا لم تكن هناك تلك الضرورة التي استدعت العلة الثانية، لم يكن هناك حاجة للتعليل بها، ويجب أن تسقط أيضاً من النحو⁽¹⁰³⁾.

(99) أصول النحو محمد عيد 153.

(100) أصول النحو محمد عيد 154.

(101) أصول النحو محمد عيد 169.

(102) أصول النحو محمد عيد 154.

(103) أصول النحو محمد عيد 155.

وفي تعليقه على رأي ابن مضاء في هذه العلة يرى الدكتور محمد عيد "أنه يجب أن يسقط من النحو كل العلل من هذا النوع الذي بني على أساس ضرورة ذهنية مفتعلة، وقد وفق النحاة إذ أطلقوا عليها اسم (العلل الجدلية النظرية)"(104). ويستفاد من رأيه أن العلل عند ابن مضاء تزيد عن تقسيمات النحاة بوحدة، وهي العلل الفاسدة، ويستفاد أيضاً أنه لا اختلاف كبير في الحكم على العلل الثلاث بين العلماء.

أما في تعليقه على العلل الفاسدة فقد اعتبرها نوعاً من التمرين الذهني في غير طائل، وفسادها لأنها لا تفيد نطقاً، ولا تفنع عقلاً، وهي نوع من السفسطة التي لا معنى لها(105).

ومن باب الانتصار لما ذهب إليه ابن مضاء قام الدكتور محمد عيد باستحضار وجهة النظر اللغوية الحديثة في الحكم على الظواهر الاجتماعية، وبين أن ابن مضاء يتفق مع منهج البحث العلمي العام الذي يقوم على أسس تختلف عن التعليل الغائي في تناول ظاهرة لغوية معينة عند وجود مجموعة من الصفات التي تتحقق بها، وتكون علاقة بين هذه الصفات وتلك الظاهرة، فعندها لا بأس من إطلاق اسم العلة على هذه الصفات، وبناء على ما سبق فقد اعتبر الدكتور محمد عيد أن التعليل أو العلل هي صفات موجودة في الظاهرة اللغوية، ومثل له الدكتور محمد عيد بقول الزجاجي في مسألة الفعل المستقبل إذا كان موجباً، وما فعله الزجاجي يعد منهجاً علمياً واقعياً وصفيّاً، وهذا يمثل السؤال الأول وهو من ضمن حدود الطاقة البشرية(106).

أما التعليل الغائي والبحث في الغاية وشرحها فإنها تقوم على التعمق فيما وراء تلك الصفات بجهود ذهنية بعيدة، ومثل له الدكتور محمد بقول ابن جني في (إذ) وتجاوز الزمان، واعتبر أن ذلك يحقق أماداً ذهنية عميقة، لكن لا يفيد شيئاً عن

(104) أصول النحو محمد عيد 156.

(105) أصول النحو محمد عيد 156.

(106) أصول النحو محمد عيد 170-172.

الخصائص اللغوية للمثاليين السابقين، وهذا المنهج يأباه العلم؛ لأنه فلسفي ذهني، وهو من خصائص الغيب، والغيب مضرب النظريات الدخانية، والوصف والغاية مظهران للعلل، أحدهما مقبول والآخر غير ذلك⁽¹⁰⁷⁾.

رؤية محمد عيد لمنهج ابن مضاء في النظرة إلى النص باعتبار رأيه في

التعليل

وهذه النقطة خلاصة حكم الدكتور محمد عيد لرأي ابن مضاء في التعليل بين النظرية والتطبيق، وقد وضعها من جانبين:

الأول: بين فيه أن العلل المقبولة عند ابن مضاء هي التي بمعرفتها تحصل المعرفة بكلام العرب المدرك بالنظر، بمعنى أنها لخدمة النص اللغوي، وهي تشبه النصوص الدينية في أنها أساس الأحكام الفقهية التي لا تحتاج إلى استنباط شيء وراءها⁽¹⁰⁸⁾.

الثاني: بين فيه أن العلل الثواني والثالث يجب أن تسقط لسببين:

أولهما؛ لأنه لا حاجة لكلام العرب إليها، وثانيهما؛ أن هذه العلل ترد لأمر لا شأن لها باللغة، فهي إما مقطوع بها، أو لسد ضرورة ذهنية مفتعلة، أو سفسطة لا قيمة لها إطلاقاً.

وقدم خلاصة مختصرة لأساس رأي ابن مضاء في التعليل أن ما يفسر النطق مقبول، وما لا علاقة له بالنطق مرفوض⁽¹⁰⁹⁾.

رؤية محمد عيد لموقف ابن مضاء من وجود التعليل في النحو

لا شك أن ابن مضاء لم ينكر التعليل مطلقاً، ولكنه رفض الاستطراد غير المفيد في العلل الثواني، فالعلل الأولى مفيدة، والثواني مستغنى عنها ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة، أو للتخفيف، وعلق الدكتور محمد عيد على ذلك بأنه قد يشعر باتفاق ابن مضاء مع بعض آراء النحاة بتفريقه بين العلل الأولى التي تحصل

(107) أصول النحو محمد عيد 170- 171.

(108) أصول النحو محمد عيد 156- 157.

(109) أصول النحو محمد عيد 157.

لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، والثواني المستغنى عنها، وابن مضاء لا يعترف بهما أساسين لوجود التعليل في النحو⁽¹¹⁰⁾.

ويقر الدكتور محمد عيد بوجود تعارض ظاهري في موقف ابن مضاء وذلك في متابعته لأراء النحاة؛ فهم من يعترف بالعلل الثواني، في حين يرفض ابن مضاء تلك العلل، بل هو في الوقت نفسه يقبل المقطوع بها، فينصب الدكتور محمد عيد نفسه مدافعاً بأن هذا القبول ليس رأياً بل مسابرة للنحاة فيما ذكره؛ لأن منهجه رفض هذا النوع من العلل من أساسه، لأنه لا يفيد نطقاً⁽¹¹¹⁾.

ودعم الدكتور محمد عيد دفاعه عن ابن مضاء بوجهة النظر الحديثة، حيث ربط وجود التعليل بنشأة اللغة، فأصحاب الميول الدينية من مسلمين وغربيين يعتقدون أن اللغة هبة الله، وأما أصحاب نظرية الحداثة ومنذ القرن الثامن عشر فيخالفونهم ويرون أن اللغة اخترعت بوسائل الإنسان الخاصة، ولم تبتكر بصورة آلية أو بطريقة التعليمات الإلهية، بمعنى لم يكن الله هو الذي اخترع اللغة للإنسان، لكن الإنسان نفسه هو الذي اضطر إلى اختراعها بطريق ممارسته قدراته الخاصة، وأهمل البحث اعتبار الأصل الإلهي أو التوقيف، وهو ما يكفي لرد ما رآه النحاة العرب من الاعتماد عليها في إيراد العلل⁽¹¹²⁾.

وذهب الدكتور محمد عيد إلى أن رأي الخليل عن حكمة العرب مرفوض لغوياً، فاللغة -أية لغة- ليست سليقة وطبعاً بل هي اكتساب وتعلم من المجتمع وسلوك، ولكن النحاة كانوا يقدسون اللغة، ويعللون على هذا الأساس، وهو ما لا يتفق مع الفهم الاجتماعي للغة، وجعلهم يتكلمون في كلام العرب بما ليس منه، وأن كل تلك التعللات هي إحساس الدارس اللغوي وليس الناطق العربي بما يطلق عليه التخريج الظني في دراسة اللغة، وهو ما يتعارض مع وصف النص اللغوي⁽¹¹³⁾.

(110) أصول النحو محمد عيد 158.

(111) أصول النحو محمد عيد 158-159.

(112) أصول النحو محمد عيد 173.

(113) أصول النحو محمد عيد 174-175.

ويصف الدكتور محمد عيد تعليقات العلماء الأوائل كابن جني والزجاجي بأنها "تعليقات ساذجة، وتعتبر مع سذاجتها نواة للعلل التي تعتمد على الرصد العلمي المنظم لخواص الظواهر اللغوية وصفاتها"⁽¹¹⁴⁾.

ويستغرب الباحث من موقف الدكتور محمد عيد، فابن مضاء ليس مجبراً على (المسايرة) في ظل رفعه راية كبيرة هاجم فيها النحاة، وطالبهم بإسقاط أعمدة القوانين اللغوية، وكان أولى به أن يقول بصراحة أن ابن مضاء كان قريباً جداً من موقف النحاة، فكلاهما قبل العلل الأول، وكلاهما قبل العلل الثانوي وإن سماها ابن مضاء بالمقطوع بها، وكلاهما نظر إلى العلل الثانوي على أنها جدل غير مفيد، وإن كان ابن مضاء قسمها إلى قسمين: ما فيه إقناع وما هو فاسد العلة.

ولم يكن الدكتور محمد عيد وغيره بحاجة لإثبات أن ابن مضاء صاحب نظرية حقيقية، فهو في هذه الجزئية لم يغادر حلبة النحاة، ولم يثر الثورة التي أشيعت، وفي الحقيقة هو لم يدع لإلغاء العلل الثانوي والثالث، بل إلغاء العلل الثالث، وهذا ما ظهر عملياً في التقسيمات التي وضعها والأمثلة التي ذكرها. والله أعلم.

وقد ذهب الدكتور حسن الملح إلى أن في كلام ابن مضاء نظر، وأنه "لم يقدم بديلاً عملياً مقنعاً يصلح لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي، ويساعد في تعلم النحو"⁽¹¹⁵⁾.

وكذلك لا يتوافق الباحث ونظرية بعض المحدثين في أصل اللغة، وأنه ليست هبة الله، بل اختراع بشري؛ لأن ردود العلماء فيه واضحة وجلية في نشأة الإنسان الأول ولغته مع غيره، وعلاقته بالملائكة واللغة المستعملة.. إلخ، وذلك بخلاف عدد كتب الأصول النحوية.

رؤية محمد عيد لرأي ابن مضاء في اضطراب النحاة في التعليل

(114) أصول النحو محمد عيد 175.

(115) الأصل والفرع حسن الملح 122، 123.

لخص الدكتور محمد عيد موقف ابن مضاء من اضطراب التعليل عند النحاة من خلال موقفين الأول غير مباشر والثاني مباشر، وفي الحقيقة هما موقف واحد، فعند عرضه لباب الاشتغال حيث "الإطالة في هذه المسائل وهي مظنونة غير مستعملة ولا محتاج إليها لا تتبغى لمن رأى ألا ينظر إلا فيما تمس الحاجة إليه، وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مقوِّ لها ومسهل"⁽¹¹⁶⁾، ثم صرح برأيه في اختلافهم في التعليل في موضع آخر بأنه "مما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقاً"⁽¹¹⁷⁾.

ويؤكد الدكتور محمد عيد موافقته لما ذهب إليه ابن مضاء بقوله: "ومن يطلع على تهافت الخلاف في التعليل في هذين البابين - رفع الفاعل ونصب المفعول - وغيرهما يجد صورة حقيقية للاضطراب والصعوبة نتيجة هذا الجدل العقيم"⁽¹¹⁸⁾، حيث "اتخذ الاضطراب في التعليل صورة صراع ذهني عنيف تكثر فيه الآراء وتتعارض حسب اجتهاد كل منهم وما يتفتق عنه ذهنه من أفكار وسعة حيلة... ولذا فإن معارك الاضطراب قد دارت في العلل الثواني التي يؤتى بها لبيان الحكمة والغاية"⁽¹¹⁹⁾.

تأييد محمد عيد لرأي ابن مضاء في التعليل استناداً لعلم اللغة الحديث

اتخذ الدكتور محمد عيد كتابه لعرض نظرية ابن مضاء بصورة أوسع مما فعله ابن مضاء نفسه، وأفرد في منهج تأليفه مباحث لعرض الأصول النحوية على علم اللغة الحديث، وجعل من آراء علم اللغة الحديث بوابة لتأكيد صحة ما ذهب إليه ابن مضاء.

(116) أصول النحو محمد عيد 160.

(117) أصول النحو محمد عيد 160-161.

(118) أصول النحو محمد عيد 161.

(119) أصول النحو محمد عيد 177.

بين الدكتور محمد عيد أن المنطق الأرسطي غير صالح للبحث، وأن التعليل المنطقي لا يصلح وسيلة علمية في اللغة الخاصة، وفي الظواهر الاجتماعية العامة، فالبحث في غايات الظواهر يخرج من نطاق الممكن إلى غيبيات لا تفيد موضوع البحث، وقد حل محله الاستقراء القائم على المنهج التجريبي الذي يعتمد على الملاحظة والتجريب للوصول إلى الحقيقة، ولذا فإن منهج البحث العلمي الحديث في النظرة للتعليل أن النافع منه ما يصف الأشياء، أما ما يبحث عن الغايات والأهداف فلم يعد وسيلة نافعة للبحث، وفي ضوء ذلك تفسر جوانب التعليل لدى النحاة وابن مضاء⁽¹²⁰⁾.

وفرق الدكتور محمد عيد بين الباحث الوصفي والباحث عن الغاية، "فالأول متواضع يقرر ما في الظاهرة اللغوية فقط، والآخر طموح يعني نفسه بالبحث عما وراء ذلك، الأول يستمد علمه من موضوع بحثه، والآخر يستمد علمهم من إرادته وذكائه"⁽¹²¹⁾، فالأول يتوافق والمنهج العلمي والثاني تقليدي، وابن مضاء يمثل الباحث الوصفي كما يرى الدكتور عيد.

موقف محمد عيد من العلل الأول والثواني والثالث في ضوء علم اللغة الحديث، وعلاقته برأي ابن مضاء

أولاً: العلل الأول

يرى الدكتور محمد عيد أن المقصود بـ(الأول) أنها وصف لخواص الظاهرة اللغوية المدروسة التي تبدو عليها في أول الأمر، وليس المقصود الغاية والهدف، وبذلك يلتقي ابن مضاء مع منهج البحث العلمي الحديث في فهمه للعلة المقبولة⁽¹²²⁾، "والتعليل الوصفي أو العلل الأول كما قال ابن مضاء أو العلل

(120) أصول النحو محمد عيد 165- 167.

(121) أصول النحو محمد عيد 170.

(122) أصول النحو محمد عيد 168.

التعليمية كما سماها النحاة يتفق مع اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية توصف بذكر
خواصها، فالعرف اللغوي الاجتماعي هو أساس كل وصف في اللغة⁽¹²³⁾.

ثانياً: العلل الثواني

فسرها بأنها "تتلو العلل الأول"، وهي علة غائية غالبيتها تجيب على (لم؟)،
ويستغني عنها النص اللغوي بعد وصفه كما يقول ابن مضاء، ويؤكد الدكتور محمد
عيد وجوده بما ورد في مطولات النحو من نماذجها⁽¹²⁴⁾، ويبين أن تعليل النحاة
الغائي أو الثواني والثالث كما سماها ابن مضاء لا يمكن ربطه بمجتمع ولا تقييده
بعرف؛ لأنه يقوم على الصنعة ويعتمد على الذهن⁽¹²⁵⁾.

خاتمة البحث

لا شك أن ابن مضاء بنظريته الثورية فجر كوامن الرغبات عند كلا العالمين
القديرين، وأنهما كانا متوافقين إلى حد كبير مع ما ذهب إليه، وأهدافهما من ذلك
متشابهة، وهي الدعوة لتيسير النحو، واللغة العربية مما خالطها من ظواهر أرهاقتها،
وأرھقت أصحابها.

ولربما كان من الجيد إبراز أن ما ذكره العالمان الجليلان من تأييد ونصرة، لا
يعدو أن يكون بحثاً عن وسيلة يحتميان بها للدعوة إلى تيسير اللغة، ولا بد أيضاً من
التذكير بأن التعليل النحوي كأصل من أصول النحو، لا يشتغل به العوام، ولا صغار
طلبة العلم، بل وعلى مدار تاريخ العلم ما يثبت أن عدد العلماء الذين تكلموا في
الأصول أقل بكثير من العلماء الذين اهتموا بالقواعد النحوية، وتيسيرها، ونقلها
للعامّة، ولطلبة العلم، ولذا فإن المكتبة العربية زاخرة بمؤلفات نحوية متباينة في
عرض مضامينها، وتدرج في سهولتها وصعوبتها على مدار القرون، ولذا وجدنا
الوقوف على كتاب سيبويه تتقد جذوته في القرون الأولى، حتى خفت بريق التأليف
عليه بظهور عصور المنظومات النحوية والتمتون العلمية، ليعلو شأن ألفية ابن مالك،

(123) أصول النحو محمد عيد 172.

(124) أصول النحو محمد عيد 168-169.

(125) أصول النحو محمد عيد 172.

التي ما فتئ كبار العلماء يقفون عليها بالشرح والتوضيح، حتى سارت نبراساً لهم، وهي التي مهدت لظهور النحو الميسر في عصرنا، وجعلت من علماء المرحلة يميلون إلى المباشرة في العرض، وعدم التعرض لكثير من المظاهر القديمة، كالخلاف النحوي، والأصول النحوية، وتشابك اللغة بالنحو، وتشابك النحو بالصرف.. إلخ

ويرى بعض الباحثين أن دعوة ابن مضاء وبعد مضي قرون عليها كأنها تتحدث بلسان طلبة العلم المعاصرين، الباحثين عن التيسير، مما جعل عدداً ليس بالقليل من علماء اللغة يسيرون في طريقها، كإبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، ومهدي المخزومي⁽¹²⁶⁾.

هل تأثر محمد عيد بشوقي ضيف؟

ينسب الدكتور محمد عيد للدكتور شوقي ضيف فضل اكتشاف كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة) أو (النحويين) ويرجح العنوان الأول⁽¹²⁷⁾، ويذكر أن من بين أسباب ترجيح اسم الكتاب (الرد على النحاة) لا (النحويين) الشهرة التي حملها التحقيق إلى أذهان الدارسين⁽¹²⁸⁾.

ولا شك أن الدكتور محمد عيد قرأ بتمعن ما علق به الدكتور شوقي ضيف على ابن مضاء في تحقيقه، ووصف ما فعله الدكتور شوقي بأنه عرض ما في الكتاب في مقدمة طويلة⁽¹²⁹⁾.

وانتبه الدكتور محمد عيد إلى دعوة الدكتور شوقي إلى الإصلاح باستلهامه آراء ابن مضاء⁽¹³⁰⁾.

(126) جهود نحاة الأندلس 126.

(127) أصول النحو محمد عيد 41.

(128) أصول النحو محمد عيد 42.

(129) أصول النحو محمد عيد 41.

(130) أصول النحو محمد عيد 41.

لم يصرح الدكتور محمد عيد بالتعليق المباشر على آراء الدكتور شوقي ضيفي في نظرية ابن مضاء، في غير المواضع السابقة، وإن كان هناك توافق كبير بينهما سنذكره لاحقاً.

ولا شك أن هذه الدراسة تثبت أن نسبة الاتفاق كبيرة جداً بين العالمين، وأن ابن مضاء ترك أثراً عميقاً فيهما، ودفعهما لتبني نظريته في تيسير النحو من أعبائه،

خلاصة البحث: الاتفاق والاختلاف بين العالمين

أولاً: أهم النقاط المشتركة

1- الكتاب:

يتفق العالمان أن كتاب (الرد على النحاة) قيم، وأنه يمثل المذهب الفقهي الظاهري، وفيه دعوة تستحق الوقوف عليها، لتجديد النحو وتيسيره، وأن هذا الكتاب يعد تمهيداً للنحاة المعاصرين للتجديد في النحو.

واتفق العالمان في إبراز هذا الكتاب، والاهتمام به، فقد قام الدكتور شوقي بتحقيقه، ونشره، أما الدكتور محمد فقد وضع كتاباً خاصاً أعاد فيه تسليط الضوء على كتاب (الرد على النحاة)، وسماه (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث).

2- المؤلف (ابن مضاء):

ينظر كلا العالمين لابن مضاء نظرة إعجاب، واقتداء، فهو ثائر، مجدد، وهو مفتاح ما استغل على الناس، بل يمثل ظاهرة متفردة بين من سبقوه، ومن لحقوه، وهو ذو حس لغوي أصيل، يؤيده منهج البحث العلمي.

ولقد دافع العالمان عن ابن مضاء في إعلانه هذه الدعوة التجديدية، بأنه يسعى لتخليص النحو من عنت النظريات، والعسر والمشقة، وهو سابق للمحدثين في نظرتهم لأصول النحو، وغير مسبوق فيما ذهب إليه.

3- التأثير:

يقر كلا العالمين بتأثرهما بابن مضاء، وبنظريته، فكلا العالمين يرى أن نظرية العامل أرهقت النحو، وأدخلت عليه ما لا نحتاجه.

وقد تسابق العالمان في تبني هذا المشروع الثائر، اقتداءً بالرد على النحاة، والأسبقية للدكتور شوقي، ولقد نتج عن ذلك مجموعة من المؤلفات لكليهما. وقد دعا العالمان نحاة عصرهما للاستفادة من نظرية ابن مضاء، والبناء عليها، لتيسير النحو.

4- التعليل والعلل الأول

اعتبر الدكتور شوقي أن إلغاء ابن مضاء للعلل متوافق مع المذهب الظاهري الداعي إلى إلغائها في الشرع⁽¹³¹⁾، "فالنحوي لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالنص، كما أن الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حرم بالنص"⁽¹³²⁾. ويرى الدكتور محمد عيد أنه أمر علمي مقبول⁽¹³³⁾.

ويرى الدكتور شوقي أن ابن مضاء "لم ينتسب بإلغاء العلل جملة فإن فيها قدراً لا يمكن أن نلغيه وهو العلل الأول، التي جعلنا نعرف مثلاً أن كل فاعل مرفوع"⁽¹³⁴⁾.

5- العلل الثواني والثالث

وقد وافق الدكتور شوقي ضيف ابن مضاء في دعوته إلغاء العلل الثواني والثالث، وهذا "حري أن نحطمه تحطيماً، كما حططنا نظرية العامل"، و"فيها من النحو" لأننا لو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، ولأنها لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، واستعمال الدكتور شوقي اللفظ (تحطيم) و(نفي) يظهر كوامن النفس والرغبة الشديدة للتخلص مما يراه الدكتور شوقي زيادات معيقة، وكذلك تظهر إيمانه العميق المشوب بعاطفة جارفة بنظرية ابن مضاء.

(131) الرد على النحاة 35.

(132) الرد على النحاة 36.

(133) أصول النحو محمد عيد 169.

(134) الرد على النحاة 35.

ويضيف أن هذه العلة الثواني والثالث "فضل تفكير فيما وراء طبيعة أبواب النحو وأحكامه، وإن الواجب أن تقتصر على وصف الطبيعة الأولى، أو بعبارة أدق على وصف حكم الباب، وما يتضمنه هذا الحكم من علة أولى معقولة"⁽¹³⁵⁾. ولم يستطع الدكتور شوقي التفاضلي عن قبول ابن مضاء ببعض العلة الثواني وهي المقطوع بها مثل علة تحريك أحد الساكنين الصحيحين إذا التقيا في الوصل، ولم يتركسا ساكنين لعدم إمكانية النطق بهما ساكنين، وهي علة ثانية⁽¹³⁶⁾. وفي تعليق الدكتور محمد عيد على رأي ابن مضاء في هذه العلة يرى أنه إذا لم تكن هناك حاجة للتعليل بها فيجب أن يسقط من النحو كل العلة من هذا النوع الذي بني على أساس ضرورة ذهنية مفتعلة، ويرى أن النحاة قد وفقوا إذ أطلقوا عليها اسم (العلل الجدلية النظرية).

ويبين أن ابن مضاء يتفق مع منهج البحث العلمي العام الذي يقوم على أسس تختلف عن التعليل الغائي، الذي يأباه العلم؛ لأن البعد الغائي فلسفي ذهني، وهو من خصائص الغيب.

ويرى الدكتور محمد عيد أن قبول ابن مضاء ببعض العلة ليس من باب التناقض في الرأي، بل الأمر مقتصر على وضع تقسيم اصطلاحي تقبله الصنعة، وهو من باب مسابرة النحاة فيما ذكروه.

ثانياً: ما اختلف فيه العالمان

لقد اختلف العالمان في بعض الأمور التي لا تتعارض مع جوهر التوافق بينهما، ومنها:

1- منهجية التعامل مع الكتاب والنظرية، فالدكتور شوقي اكتفى بتحقيق الكتاب ونشره، والوقوف على مسائل ابن مضاء من خلاله، وتفاعل معه بتطبيق التيسير في اللغة من خلال كتب ومؤلفات أخرى نشرها على مدار أربعين عاماً تقريباً.

⁽¹³⁵⁾ الرد على النحاة 37.

⁽¹³⁶⁾ الرد على النحاة 37-38.

أما الدكتور محمد فقد أفرد كتاباً خاصاً به، وزاد على الدكتور شوقي في وسائل الانتصار لهذه النظرية، حيث كان يستحضر آراء النحاة في مسائل ابن مضاء، ثم يعرض الأمر على علم اللغة الحديث، ليرز القيمة الحقيقية الثمينة لابن مضاء، وليؤكد النتيجة العامة التي وصل إليها بصحة ما ذهب إليه ابن مضاء.

2- طريقة تعاملهما مع مخالفهم، فالدكتور شوقي اقتصر على دعوة المعاصرين إلى الاقتداء بابن مضاء، والاستجابة لندائه بتحطيم نظرية العامل والأقيسة والعلل وكل ما لا يفيد، والاستفادة من تمهيد ابن مضاء للطريق.

أما الدكتور محمد عيد فقد كان اتهم السابقين، وأن فترتهم مليئة بالتقليد، وجفاف العقول، ودعا المعاصرين له للتأمل والابتعاد عن الرفض المعاند، وأن الذين يرفضون كل جديد أو تجديد ويتكلمون ولا يعلمون، لا وزن لهم في ساحة العلم والحقيقة، وقد اتهم الدكتور محمد أحد المعاصرين بأنه يلقي التهمة جزافاً، دون تثبت من منهج العلم في التعليل، وأنه يخلط بين الله والنص بطريقة متناقضة لا تجمعها فكرة واحدة.

نتائج البحث

قدم الدكتور شوقي ضيف والدكتور محمد عيد دراستين منفصلتين حول كتاب (الرد على النحاة)، فالأول قدمها بصورة دراسة على تحقيقه لكتاب الرد على النحاة، والثاني ألف كتاب الأصول النحوية ليشرح من خلاله أفكار ابن مضاء، وينتصر لها استناداً لعلم اللغة الحديث.

وقد ثبت للباحثين في تناول العالمين لرأي ابن مضاء في العلل النحوية، توافقهما في الإعجاب بنظرية ابن مضاء وتبنيها، وجعلها رمزاً للثورة اللغوية المعاصرة، التي تدعو إلى تيسير قواعد النحو، وإزالة الصعوبات والتعقيدات الجدلية التي أصابها.

ورأى العالمان أن مذهب ابن مضاء الفقهي كان له الأثر الأكبر في دعوته لإلغاء بعض الأصول النحوية، ومنها التعليل، وأن دعوته إصلاحية بالدرجة الأولى، وغايتها التخفيف من مظاهر الصعوبة، والعمل على تيسير النحو العربي.

وتبنى العالمان بأسلوبين مختلفين رأي ابن مضاء بضرورة إلغاء العلل الثواني والثالث، التي ثبت فسادها، وأثرها في تعقيد المسائل اللغوية، ودعوا إلى الاكتفاء بالعلل الأولى التي تحدث بها الفائدة اللغوية.

ولقد سعى العالمان لنشر نظرية ابن مضاء، وتطبيقها بمؤلفات نحوية جديدة، استلهمت مضامينها من الانتصار لرؤية ابن مضاء.

واختلف العالمان في أمور قليلة، لا تؤثر في جوهر تبيينهما لنظرية ابن مضاء، مما ينبئ بميول حداثة تسعى للتمرد على القديم، والتغيير إلى ما يناسب العصر.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- 1- أسرار العربية ، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (577هـ) - تحقيق محمد بهجة البيطار - المجمع العلمي العربي - دمشق .
- 2- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد- عالم الكتب- القاهرة 1978م.
- 3- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - الطبعة الخامسة عشرة - بيروت 1422هـ-2002م.
- 4- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت577هـ)- تحقيق: سعيد الأفغاني- مطبعة الجامعة السورية- سورية 1377هـ-1957م.
- 5- الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)- تحقيق: عبد الحكيم عطية- دار البيروتية- الطبعة الثانية- دمشق 1427هـ-2006م
- 6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري النحوي (513-577هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث العربي - الطبعة الرابعة 1380هـ-1961م .

- 7- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - الطبعة الثانية 1399هـ - 1979م .
- 8- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)- تحقيق بشار عواد معروف- الطبعة الأولى- دار الغرب الإسلامي- بيروت 2003م.
- 9- تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة- طلال علامة -دار الفكر اللبناني- ط1-بيروت 1413هـ- 1993م .
- 10- تيسيرات لغوية، شوقي ضيف- دار المعارف- القاهرة 1990م.
- 11- جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي (رسالة علمية) فادي صقر عصيد، إشراف أ.د. وائل أبو صالح- جامعة النجاح الوطنية- فلسطين 2006.
- 12- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديره- دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- بيروت 1411هـ- 1991م.
- 13- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون المالكي (ت799هـ)- تحقيق: محمد الأحمدى أبو النور- دار التراث للطبع والنشر- القاهرة 1976م.
- 14- الرد على النحاة، ابن مضاء (ت592هـ)- تحقيق: شوقي ضيف- دار الفكر العربي- الطبعة الأولى- القاهرة 1366هـ- 1947م.
- 15- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ- 1374م) - تحقيق شعيب الأرنؤوط وحسين السيد - مؤسسة الرسالة- الطبعة الثانية - بيروت 1402هـ - 1982م .
- 16- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الإمام العلامة بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت855هـ)- تحقيق: عبد الله محمود عمر- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى- بيروت 1421هـ- 2001م.

- 17-الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، الإمام جمال الدين الإسنوي (ت772هـ)- تحقيق: محمد حسن عواد- دار عمار للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- الأردن 1405هـ- 1985م.
- 18-المستدرک على الصحيحين، الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)- تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي- دار المعرفة- بيروت- د.
- 19-مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون- مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى- بيروت 1421هـ- 2001م.
- 20-نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ - دار الشروق للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى 1421هـ - 2001 .
- 21-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (608-681هـ) - تحقيق د. إحسان عباس- دار صادر - بيروت
- 22-مواقع إلكترونية:
- موقع أرشيف إسلام أون لاين، مقالة بعنوان: (شوقي ضيف.. فيوضات وملتقى ثقافات)، محمد القاسم: <https://archive.islamonline.net/?p=269> ، وموقع ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%88%D9%82%D9%8A_%D8%B6%D9%8A%D9%81